التصور غير مطابق للواقع فاذا قيد الفرض بما ذكر اخرج
الصورة المذكورة لانها غير مطابقة للواقع وان اريد به
التجويز العقلي اي تجويز العقل انقسامه اي حكمه بجواز
انقسامه فلا يحتاج لتقييده بذلك لان العقل حاكم
بامتناع انقسامه لعدم امتداده فتجويز انقسامه ممتنع
كتجويز المشار اليه الجزء الحقيقي وان لم يكن تصورهما
ممتنعين وانما اتى بقوله وما فرضا بعد قوله وما وهما
لانه لا يلزم من نفي الوهمي نفي الفرض العقلي لان الوهم ربما
لا يقدر على اخذ ما يقسمه لصغره او لانه لا يقدر على
احاطة ما اتينا هي والفرض العقلي لا يقف لتعقله
بالكليات المشتملة على الصغير والكبير والمتناهي وغير
المتناهي واعلم ان كلا من القسمة الفرضية والوهمية قد
يكون لمجرد فرض المحل محلين من غير سبب حامل على ذلك الفرض
وقد يكون لسبب حامل على الفرض كاختلاف عرضين قارين
اي مستقرين في محلهما لا بالقياس الى غير محلهما كالسواد
والبياض في الجسم المطلق او غير قارين اي غير مستقرين
في محلهما باعتبار نفسه بل بالاضافة الى غير محلهما كمتباينين
او متحاذيين لشيئين مثلا فان ذلك يوجب تعدد المحل
وصيرورته محلين وتوهم بعضهم ان القسمة الواقعة
بحسب اختلاف عرضين من انها تفكيكية اي الخارجية التي
توجب انفصالا في الخارج والحق خلافه وحاصل ما يقال
في المقام ان الجزء المذكور لا يقبل شيئا من الانقسامات
الثلاثة اذ القسمة الفرضية والوهمية انما يكونان فيما
له امتداد ما مفروضة ان فرض شيئين فاكثر انما
يكون فيما له امتداد ما والجزء المذكور لا امتداد له اصلا

فلا

فلا يقبل القسمة الوهمية وهي القسمة الفرضية وما لا
يقبلها لا يقبل القسمة الفعلية اي الخارجية بطريق
الاولى فتامل قوله لا يتجزأ اي يمتنع تجزيه عقلا واولى ونقلا
قوله ولم يقل وهو الجوهر اي بدل قوله كالجوهر
قوله احترازا عن ورود المنع علة للنفي اي بعدا
عن ورود المنع اي منع الحصر الذي يقتضيه قوله
وهو الجوهر فانه جملة معترضة الطرفين تفيد حصر غير
المركب في الجوهر بمعنى الجزء الذي لا يتجزأ وقضيته تعليل
عدم قوله وهو جوهر بالاحتراز عن ورود المنع انت
ما عبر به وهو قوله كالجوهر سالم مما يرد عليه مع انه يرد
عليه ان الجوهر بالمعنى المذكور قد استدل الخصم على
بطلانه فلا يصح التمثيل به للعين القائمة بذاتها الغير
المركبة اذ هي موجودة الا ان يقال ان المصنف ابرزه في
صورة المثال الذي لا مناقشة فيه للمحصلين ويرد
عليه ايضا انه يلزم من الاتيان بكاف التمثيل عدم ضبط
اجزاء العالم اذ لم يدر حينئذ ما هي وكم عددها فلم
يتم الاستدلال على المدعى وهو حدوث العالم بجميع
اجزائه اذ لا يتم الاستدلال على ما ذكر بدون ضبط
جميع اجزائه واثبات حدوثها الا ان يقال ان المصنف
ليس مقصوده الاستدلال على حدوث العالم بجميع اجزائه
كما اشار اليه الشارح بقوله سابقا ان المختصر مقصور على
المسائل دون الدلائل بل الغرض الارشاد الى كيفية
الاستدلال على حدوث ما دل احد الاسباب الثلاثة
التي هي الحواس السليمة والخبر الصادق والعقل على
وجوده من الاعيان والاعراض ومن هذا التقرير يعلم ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)